الأتراك يصوّتون لاستمرار عهد أردوغان

بنيامين بزجي*

* جامعة سكاريا، تركيا.

ملخص: تغيّر المشهد السياسي في تركيا منذ 2010م، وهذا مهد الطريق لمشهد انتخابات عام 2023م. تتناول هذه الدراسة نتائج الانتخابات الأخيرة، وتشير إلى الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والزلازل التي واجه تحالفُ الشعب (الجمهور) تداعياتِها، وتظهر الدراسة أن تحالف المعارضة حاول التغطية على صراعاته الداخلية من خلال التركيز على المنصات الافتراضية أكثر من التركيز على القضايا الفعلية، بينما أظهر الحزب الحاكم الذي يتزعمه الرئيس أردوغان قدرته على الوفاء بوعوده من خلال اتخاذ إجراءات لكسب الأغلبية. وتظل التغييرات القصيرة المدى غير مرجحة في أي من الأحزاب التي تعهدت بـ «التغيير»

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، تركيا، أردوغان، المعارضة.

Turkish Vote in Favor of Continuing the Erdoğan Era

BÜNAYMİN BEZCİ*

ORCID NO : 0000-0001-8449-3348

ABSTRACT : *The political landscape in Turkey has changed since the 2010s, setting the stage for the elections in 2023. The Nation Alliance and the People's Alliance were formed as a result of electoral alliances in the center. After the 2019 municipal elections, the Nation Alliance felt more confident, whilst the People's Alliance encountered difficulties because of socioeconomic problems and earthquakes President Erdoğan's ruling party demonstrated its capacity to keep its promises by taking action. They were able to gain the legislative majority and re-elect President Erdoğan thanks to their composure, quick reactions, technical foresight, and remoteness from terrorists. In this sense, short-term changes remain unlikely in any of the movements that pledged «change».*

Keywords: Election, Türkiye, Erdoğan, Opposition.

*Sakarya University, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2023-(3/12)
81 - 98

DOI:10.36360/1560-012-003-005

مقدمة

كانت انتخابات عام 2023 ذات أهمية خاصة للمواطنين الأتراك منذ إجرائها في الذكرى المئوية لإعلان الجمهورية. قرر الأتراك بعد أن شكلوا آخر دولة حديثة في أوروبا في عام 1923 كيف سيبدؤون القرن القادم، إذ ركزوا على التحديث في القرن التاسع عشر وعدّوا القرن العشرين قرن التحوّل الديمقراطي، فيما سيكون القرن المقبل ظاهريًّا قرن التكنولوجيا.

قام النظام الليبرالي الجديد في تركيا بتمويل الاقتصاد الحقيقي لتعزيز النمو وزيادة الاستهلاك، وهذا قد يوحي بأن الرفاهية قد انتشرت، لكن في الحقيقة، سيظل «قرن تركيا» بعيد المنال في غياب زيادة الإنتاج التكنولوجي. أنشأ أردوغان عند وصوله إلى السلطة في عام 2002، نسخة محلية من السياسة النيوليبرالية، حيث سعى إلى القضاء على نظام الوصاية العسكرية الذي أعدم رئيس الوزراء الأسبق عدنان مندريس بطريقة مروعة، وعمل أردوغان على جلب السلطة إلى قوى المجتمع المدني التي كانت تزداد قوة منذ عهد تورغوت أوزال. في الوقت نفسه حاول الزعيم التركي الجديد تنشيط الاقتصاد الذي كان قد وصل إلى الحضيض في الأزمة الاقتصادية عام 2001. وفي السنوات الأولى من الألفية الجديدة (التي كانت في الواقع اللحظات الأخيرة من القرن العشرين)، وعززت حكومته الوحدة الاجتماعية من خلال المبادرات مع المكونات الكردية والعلوية، وحاولت دمج تركيا في النظام العالمي من خلال محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

تقييم الانتخابات التركية في العقدين الماضيين

بعد أن نجا أردوغان عام 2007 من محاولة الانقلاب (المعروفة أيضًا باسم المذكرة الإلكترونية)[1] بفضل نتائج الانتخابات التي تلت ذلك، واجه منافسًا سياسيًّا جديدًا في الاستفتاء الدستوري 2010 والانتخابات العامة 2011، هذا المنافس الجديد هو كمال كيليجدار أوغلو الذي أصبح زعيم المعارضة الرئيس عندما حلّ محل سلفه في 2010 بعد فضيحة. وقد نجح كيليجدار أوغلو في زيادة ما يقرب من 5 نقاط في الدعم الشعبي لمصلحة حزب الشعب الجمهوري في انتخاباته الأولى، حيث انخفض عدد أعضاء البرلمان من حزب العدالة والتنمية على الرغم من النجاح الانتخابي للحزب. بحلول عام 2015، كان كيليجدار أوغلو قد توصل إلى استحالة هزيمة حزب العدالة والتنمية بمفرده، وتجاهل انتقال بعض ناخبي حزب الشعب الجمهوري إلى حزب الشعوب الديمقراطي لمساعدة حزب الشعوب على تحقيق التمثيل في البرلمان التركي. في الوقت نفسه، أنهى

حزب العدالة والتنمية عملية المصالحة في أبريل 2015 مع اندلاع أعمال شغب كبيرة بسبب غزو داعش كوباني في 8–6 أكتوبر 2014، حيث رفض حزب العمال الكردستاني إلقاء سلاحه بناءً على توصية اليساريين الأتراك.

وكان التطور الآخر الذي أدى إلى انحراف المحادثات هو محاولة حزب العمال الكردستاني، الذي سيطر على منطقة شاسعة في سوريا بدعم أمريكي تحت ستار محاربة داعش- الاستفادة من فراغ السلطة في شمال سوريا لإنشاء دُويلة كردية. وبسبب إحباط الناخبين الوطنيين والمحافظين شهد حزب العدالة والتنمية انخفاضًا كبيرًا في الدعم الشعبي (نحو 10 بالمئة) في انتخابات يونيو 2015. ويمكن القول: إن هذا التراجع كان بسبب المفاوضات مع القوميين الأكراد؛ لأن حزب العدالة والتنمية خسر معظم الأصوات لمصلحة حزب الحركة القومية، وهو حركة قومية تركية كان يسيطر على أقل عدد من المقاعد البرلمانية في ذلك الوقت. علاوة على ذلك، أدّت بعض الخلافات حول الإستراتيجية بين الزعيم الحقيقي للحزب أردوغان، وخَلَفِه أحمد داود أوغلو دورًا في هذه النتيجة.

على الرغم من إصرار رئيس الوزراء آنذاك داود أوغلو على تشكيل ائتلاف كبير مع حزب الشعب الجمهوري بعد انتخابات يونيو 2015 رفض الرئيس أردوغان الموافقة على شروط حزب المعارضة الرئيس الذي تعاون مع حزب الشعوب الديمقراطي، مما فرض على الأحزاب التوجه لإعادة الانتخابات. وفي هذا السياق سيطر حزب العمال الكردستاني على مناطق سكنية في جنوب شرق تركيا خلال صيف عام 2015 وحفر فيها خنادق، ولكن هُزمت العناصر الإرهابية وعاد الهدوء إلى هذه المناطق بفضل عملية منسقة لأجهزة الأَمن التركية تُعرَف باسم «عمليات الخندق».[2] علاوة على ذلك، ساعدت مقاومة الرئيس أردوغان للانفصالية حزب العدالة والتنمية في استعادة الناخبين الذين دعموا حزب الحركة القومية في الانتخابات السابقة.

في النهاية، استعاد الحزب الأغلبية البرلمانية اللازمة لتشكيل حكومة أخرى من حزب واحد. ومن الممكن القول: إن حزب الحركة القومية وحزب الشعوب الديمقراطي كانا الخاسرين الرئيسين في انتخابات نوفمبر 2015. وقد سمح حزب الشعب الجمهوري، بدوره، لمؤيديه بالانقسام وهذا الذي أبقى على الأحزاب الأربعة في البرلمان التركي، لكنه أخفق في منع حزب العدالة والتنمية من الوصول إلى السلطة بمفرده. من المهم تأكيد أن الهدف الرئيس لحزب الشعب الجمهوري كان زيادة عدد الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان لمنع حزب العدالة والتنمية من تشكيل حكومة أخرى من حزب

واحد. بعد أن نجا أردوغان من محاولة الانقلاب التي وقعت في 15 يوليو 2016، التي أثارها المكوّنان العسكري والمدني لمنظمة فتح الله غولن الإرهابية بفضل مقاومة الشعب- قام على الفور بتعديل الدستور لتبنّي النظام الرئاسي للحكومة.

مر الاستفتاء الدّستوري في أبريل 2017 بنجاح، وانتُخب أردوغان رئيسًا لأول مرة في ظل نظام الحكم الجديد في يونيو 2018. ومع تراجع الدعم الشعبي لحزب الشعب الجمهوري، دخل حزب الجيد البرلمان بوصفه حركة قومية تركية جديدة. بشّرت انتخابات 2018 بتحالفات انتخابية؛ لأن النظام الجديد مكّنها في السياسة التركية. ففي الوقت الذي شكّل فيه حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية تحالف الشعب (الجمهور)، انضم الحزب الجيد (الذي انفصل عن حزب الحركة القومية) إلى تحالف الأمة الذي يقوده حزب الشعب الجمهوري إلى جانب حزب السعادة الإسلامي. وبهذا المعنى، كان البرلمان يضم حزبين قوميين تركيين وحزبًا قوميًّا كرديًّا، بالإضافة إلى الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية والمحافظة السائدة. عمل النظام الرئاسي الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2018 بسلاسة؛ بسبب الأغلبية البرلمانية لتحالف الشعب (الجمهور)، والقدرة على التعاون بدون مشقّة. في غضون ذلك، اتّخذت المعارضة خطوات لتوسيع تحالف الأمة.[3]

المزايا والعيوب على مسار الحملة

في بداية الدورة الانتخابية عام 2023، كانت للمعارضة مزايا كبيرة. إذ بدأت أحزاب المعارضة في تشكيل طاولة سداسية قبل الانتخابات البلدية عام 2019، وكان لهذا تأثير إيجابي في نتائج الانتخابات. تألفت تلك الكتلة الأولية من حزب الشعب الجمهوري، وحزب الجيد، والسعادة. في الوقت نفسه، دعم علي باباجان وأحمد داود أوغلو، اللذان كانا على وشك الانفصال عن حزب العدالة والتنمية المعارضة بهدوء، كما أيد حزب الشعوب الديمقراطي الكتلة الناشئة بشكل أكثر صراحة. ونتيجة لذلك، فاز مرشحو المعارضة برئاسة البلدية في مناطق حضرية، مثل إسطنبول وأنقرة، حيث كان الحزب الحاكم مسؤولًا فترة طويلة. أما الميزة الثانية للمعارضة التي ارتبطت بإنجازاتها في الانتخابات البلدية، فكانت أولئك الناخبين المعارضين الذين أصبحوا واثقين من أنهم على وشك الفوز. بعد كل هذا رأوا أنهم يستطيعون الفوز في الانتخابات من خلال توحيد القوى، وهو الذي شجعهم حقًّا قبل انتخابات عام 2023.

ثالثًا، توقعت المعارضة أن تؤدي جائحة كورونا إلى جر اقتصاد تركيا المضطرب بالفعل إلى أزمة هيستيرية. ومن الممكن القول: إن الانخفاض في الدخل ومستويات

المعيشة للأجور ساعدا المعارضة على اكتساب الزخم. علاوة على ذلك، اعتقدت المعارضة أن حكومة حزب العدالة والتنمية، التي كانت تعاني بالفعل مشكلات ملحّة، لن تستطيع التعافي من زلزال 6 فبراير 2023م المدمّر الذي أصاب منطقة شاسعة في المحافظات الجنوبية للبلاد وأودى بحياة أكثر من 50 ألف شخص. من وجهة نظر الحكومة، لم يكن هناك أي سبب للتفاؤل حتى خريف عام 2022. من المؤكد أن الزلزال المذكور آنفًا قد تسبب في صدمة أكثر خطورة. قبل انتخابات 2023، بدأت الحكومة بزيادة دخل الفئات الاجتماعية التي عانت فقدان الدخل وكانت تعيش تحت تهديد التضخم المرتفع منذ ديسمبر 2021. ومن خلال إجراء بعض التغييرات القانونية في منتصف عام 2022، زادت الحكومة أيضًا الحد الأدنى للأجور، ومن ثَمّ قدمت زيادة لأصحاب المعاشات وموظفي القطاع العام.

> **أدى الكشف عن العديد من المشروعات العملاقة إلى تحسين الروح المعنوية للمجتمع، ونجاح الحزب الحاكم في تقديم نفسه على أنه الجهة الوحيدة التي يمكن أن تعالج المشكلات الاقتصادية**

على الرغم من التأثير المدمّر للزلزال والعبء المالي المحتمل لما حدث، لم تمتنع الحكومة عن منح حقوق إضافية متعلقة بالتقاعد لما يقرب من مليونَي موظف. كما أدى الكشف عن العديد من المشروعات العملاقة، التي جرى الانتهاء منها على مدى السنوات الخمس الماضية– إلى تحسين الروح المعنوية للمجتمع. في النهاية، نجح الحزب الحاكم في تقديم نفسه على أنه الجهة الوحيدة التي يمكن أن تعالج المشكلات الاقتصادية. وبالمثل، وجد الناخبون أن التعهدات المفرطة للمعارضة بزيادة الإيرادات، والتغلب على التحديات الاقتصادية، وتضميد جروح الزلزال أقل إقناعًا من أداء الحكومة. في الوقت نفسه، أدى تركيز كتلة المعارضة على المساومات الداخلية إلى إرباك الناخبين ومنح الحزب الحاكم ميزة كبيرة. في الواقع، جمعت الطاولة السداسية ممثلين عن مختلف الفئات الاجتماعية الذين أجروا محادثات مطولة بشكلٍ مفرط، بحيث أدى إلى إرضاء المجموعات الهامشية، ومع ذلك أشعلت رد فعل عنيفًا بين مؤيدي الأحزاب الرئيسة. علاوة على ذلك، فإن الطبيعة التعسفية لاختيار مرشح المعارضة قوّضت الاتّحاد الطوعي لأعضاء الكتلة. وبالمثل، تفاوض زعماء المعارضة الستة على الشروط لفترة طويلة جدًّا وأخفقوا في مواءمة إستراتيجياتهم الانتخابية، وهذا أدى إلى تفاقم يأس مؤيديهم.

وباستثناء الترويج لـ «النظام البرلماني المعزّز»، الذي ظلّ محتواه وجدوله الزمني غير واضحين، وجدت المعارضة صعوبة في الانخراط في سياسة إيجابية. ومع إخفاق المعارضة في بث الأمل استمر الحزب الحاكم في طمأنة الناخبين بأدائه القوي.

إستراتيجيات الانتخابات

ذكّر الحزب الحاكم الناخبين في أثناء الحملة الانتخابية باستمرار بأن المعارضة دخلت في شراكة مع حزب الشعوب الديمقراطي، وهو حزب انفصالي، للفوز بالانتخابات. على الرغم من أن حزب الشعوب الديمقراطي لم يكن رسميًّا جزءًا من تحالف الأمة، إلا أن العلاقات الوثيقة لتلك الحركة مع كمال كيليجدار أوغلو، الذي حصل على تأييد زعيم حزب الشعوب الديمقراطي السابق صلاح الدين دميرتاش وممثلي حزب العمال الكردستاني – دفعت العديد من الناخبين إلى الاعتقاد بأن فوز المعارضة المحتمل سيضعف دفاعات الدولة ضد الإرهابيين. ولو قدم حزب الشعوب الديمقراطي مرشحه الرئاسي بشكل مستقل عن الطاولة السداسية، لكان تعاونه مع المعارضة أقل وضوحًا. ومع ذلك، شعرت المعارضة بالقلق من حقيقة أن الرئيس أردوغان حقق انتصارات في الجولة الأولى في عامَي 2014 و2018، وخلصوا بشكل خاطئ إلى أن العدد الهائل من ناخبي المعارضة يعكس الوحدة الاجتماعية. بعبارة أخرى، كان يمكن للمعارضة أن تحصل على أكثر من 50٪ إذا ظلت هادئة وهدفت إلى فرض نفسها في الجولة الثانية؛ لأن كل حزب كان سيخوض حملته الانتخابية بحرية. على النقيض من ذلك، لم يستطع جزء من الناخبين الوثوق بكليجدار أوغلو بسبب تلقيه التأييد من قبل دميرتاش الذي حرض على أعمال الشغب في 8-6 أكتوبر2014م، وحصل على دعم منظمة حزب العمال الإرهابية (التي سعت إلى التقرّب من الفائز المحتمل) وكذلك رفض كليجدار أوغلو إدانة مثل هذه التصريحات من الدعم، حيث كان غير قادر على إبعاد نفسه عن الإرهابيين، وقد نجحت شراكة حزب الشعوب الديمقراطي مع المعارضة في الانتخابات البلدية عام 2019؛ لأنها كانت مخفية. ومع ذلك، فقد تبنى كبار قادة حزب العمال الكردستاني مناصرة المعارضة وأيدوا كيلجدار أوغلو على أنه الفائز المحتمل، وقد ألحقت هذه التطورات خسائر فادحة بالمعارضة.

واعتقادًا منه أن السياسي القومي سنان أوغان، حصل على ما يقرب من 5 في المئة من الأصوات في الجولة الأولى بسبب التعاون المتصوّر لكتلة المعارضة مع الإرهابيين، أُصيب كيليجدار أوغلو بالذعر ووقع مذكّرة مع أوميت أوزداغ، القومي التركي الأكثر راديكالية ورئيس حزب النصر الذي هدد بإعادة جميع اللاجئين، وخاصة السوريين، إلى بلدانهم.

ومن المفارقات أن هذا التعهد بإعادة اللاجئين قسرًا دمر سمعة زعيم المعارضة الرئيس في الدول الديمقراطية. بهذا المعنى، توقف حزب الشعب الجمهوري عن التصرف بوصفه حزبًا ديمقراطيًّا اجتماعيًّا وكشف عن نوع تمييزي ومستبعد من القومية

المرتبطة بحركات اليمين المتطرف. إن إلقاء نظرة فاحصة على إستراتيجيات الحملة يكشف أن الحزب الحاكم ركز على القاعدة الشعبية، بينما ركزت المعارضة على المجال الافتراضي، وهذا فرق كبير آخر بينهما. ففي حين أن الأول سلط الضوء على أهمية الظهور على الأرض، افترض الأخير أنه يمكنه التواصل مع الناخبين من خلال المنشورات عبر الإنترنت.

من المهم أن نلاحظ أن المعارضة التي كانت تتمتع بالفعل بشعبية بين سكان المدن والمواطنين المتعلمين، لم تستطع الحصول على دعم إضافي من الريف بهذه الإستراتيجية. في النهاية، جرى الاستغناء عن إستراتيجيي الحملة الذين ضللوا الخصم بناءً على القوة الكمية لمشاركاتهم بعد الجولة الأولى. وبهذا المعنى، تصرفت المعارضة من دون مراعاة واجبة للعالم السياسي الواقعي.

ومن الممكن القول: إن المعارضة ربما تكون قد نفذت، قبل الأوان إلى حد ما، إستراتيجية قائمة على وسائل التواصل الاجتماعي، التي قد تكون أكثر أهمية في غضون خمس سنوات. في النهاية، كان من المستحيل على المعارضة التواصل مع الناخبين عبر الإنترنت بقوة ارتباط الحزب الحاكم بالقواعد الشعبية وعلاقة أردوغان

بالشعب التركي. إذا حكمنا من خلال علم النفس السياسي لإستراتيجيتها الانتخابية، يبدو أن المعارضة قد تجاوزت الواقع. في حين عرّف قادة المعارضة أنفسهم على أنهم «أم» و«ابن» و«جد» في محاولة للتقرب من الناخبين، فقد أسهموا ضمنيًّا في تصوير أردوغان على أنه «شخصية الأب» التي يجب هزيمتها. ومع ذلك، أحبط الرئيس التركي إستراتيجية المعارضة السياسية والنفسية من خلال التزام الهدوء، واستخدام إيماءات الوجه المريحة، بدلًا من التصرف بجنون كما هو متوقّع. في الوقت نفسه، امتنع أردوغان عن استخدام لغة تمييزية عندما حاول الجناح القومي للمعارضة تمييز هوية كمال كيليجدار أوغلو «العلوية». في النهاية، كان مرشح المعارضة نفسه هو الذي أثار بشدة هويته الطائفية في محاولة لإثارة التمييز.

وبعد أن أخفق في الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات كما كان متوقّعًا في الجولة الأولى، حاول كليجدار أوغلو الاستفادة من خوف الناخبين (والكراهية تجاه) شاغل المنصب بدلًا من توصيل آرائه بالمعنى الإيجابي. وعليه، حاول مرشح المعارضة تصوير الجولة الثانية على أنها نوع من الاستفتاء، وطلب الدعم من الناخبين الذين أرادوا أن يخسر أردوغان. على الرغم من أنه كان من المتوقع أن تبث المعارضة الأمل من وجهة نظر علم النفس السياسي، إلا أن قرارها بتأجيج الكراهية لم يُترجَم إلى دعم شعبي أكبر. على النقيض من ذلك، ميّز أردوغان نفسه بطمأنة الناخبين، ووعد بالاستقرار، بينما انتقد المعارضة لإخفاقها في النأي بنفسها عن منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية. من الممكن القول: إن هوس المعارضة بفوز الجولة الأولى بوصفه جزءًا من إستراتيجية حملتها جعلها ترتكب أخطاء على الأرض. وكان الخطأ التكتيكي الأول هو التأييد المتأخر والتعسفي للمرشح المشترك كمال كيليجدار أوغلو الذي أبطل اعتراضات ميرال أكشنر (زعيمة حزب الجيد) بمساعدة أحزاب هامشية. بعد أن وصفت أكشينار رئيس حزب الشعب الجمهوري بأنه «غير قابل للانتخاب» منذ البداية، خاطرت رئيسة حزب الجيد بمغادرة الطاولة السداسية، لكنها أخفقت في استخدام هذا الزخم؛ بسبب قلة خبرتها السياسية. بعد قرار أكشينار بمغادرة كتلة المعارضة، سارع كيليجدار أوغلو إلى التقرب من حزب الشعوب الديمقراطي، الأمر الذي كلفه كسب زخم التصويت القومي الكمالي.

وفي غمار سعي حزب الشعب الجمهوري إلى زيادة شعبيته تعرضت أكشينار للهجوم بسبب موقفها الذي عُدَّ تحدّيًا للحزب، ولم تستطع أكشينار إيقاف «إعدامها» على وسائل التواصل الاجتماعي إلا من قبل الكماليين من خلال العودة للانضمام إلى الكتلة المعارضة. بهذا المعنى، كان إجبار رئيسة حزب الجيد على التراجع عن قرارها هو أعظم شيء حققه أنصار حزب الشعب الجمهوري بمساعدة وسائل التواصل الاجتماعي. كما

تخلى حزب أكشينار عن أهدافه في أن يصبح أكثر شعبية ويحلّ محل حزب الشعب الجمهوري باعتباره حزب المعارضة الرئيس. وقد شجع إخفاق كتلة المعارضة في النأي بنفسها عن الإرهابيين بعض أعضاء حزب أكشينار على دعم سنان أوغان في الانتخابات الرئاسية، حيث انحاز بعض أنصار حزب الشعب الجمهوري الكماليين إلى أكشينار على حساب كليجدار أوغلو الذي لم يثقوا به. وهذا هو السبب في أن رئيسة حزب الجيد خسرت نصف مؤيديها المحتملين من خلال ترك كتلة المعارضة ومع ذلك حصلت على ثلثي الأصوات المتوقعة في يوم الانتخابات للحفاظ على الدعم الشعبي لحركتها ثابتًا. في الوقت الحالي، يكاد يكون من المستحيل معرفة ما إذا كان حزب الجيد لديه قاعدة شعبية فعلية بدون ميرال أكشينار. ومع ذلك، من الواضح أن الحركة ستفقد بعض دعمها الشعبي تحت قيادة سياسي مختلف. في الواقع، من المحتمل أن يواجه حزب الجيد صعوبة في الحصول على 3 بالمئة على الأقل من الأصوات الوطنية –وهو أمر ضروري لتلقي الدعم المالي من وزارة الخزانة– بدون زعيمته المؤسسة.

ونظرًا لأن أكشينار لا تزال تدرك عدم وجود منافسة على قيادة الحزب، فقد كانت من بين أوائل السياسيين الذين دعوا إلى مؤتمر للحزب بعد خسارتهم انتخابات عام 2023.

وكان للعديد من الأحزاب الهامشية، التي كانت جزءًا من كتلة المعارضة، اعتبارات مختلفة، فحزب السعادة الذي أصبح جزءًا من التحالف مع حزب الشعب الجمهوري كان أنصاره مدفوعين بشكل أساسي بغضبهم على الرئيس أردوغان. ومع ذلك، أخفق كبار قادة هذا الحزب في تمرير هذا الغضب إلى الناخبين الشباب، الذين دعموا بأغلبية ساحقة حزب الرفاه الجديد في عام 2023 بسبب برنامج الحزب الأكثر تحفظًا باستمرار.

يبدو أن العديد من المراقبين يتجاهلون حقيقة أن الشباب يطالبون بالتغيير ويهتمون بالاتساق والصدق والثقة. بعد تجاهل أهمية طمأنة الناخبين الشباب من خلال الرسائل المتسقة، وجد حزب السعادة صعوبة في شرح سبب الشراكة مع حزب الشعب الجمهوري. على الرغم من أن هذا الحزب قد حفز مؤيديه بتركيز حزب الشعب الجمهوري على مواجهة «الهدر» في الانتخابات البلدية عام 2019، إلا أنه لم يتمكن من إقناع الناخبين الإسلاميين والمحافظين بدعم كيليجدار أوغلو وحزب الشعب الجمهوري في الانتخابات العامة الأخيرة بسبب تركيزهم على السياسة. ومع ذلك، كان حزب السعادة هو الحزب الهامشي الوحيد الذي ظلت قاعدته نشطة قبل الجولة الثانية. من المهم ملاحظة أن حزب الديمقراطية والتقدم وحزب المستقبل والحزب الديمقراطي ركزت بشكل أساسي على انتخابات 2028. وبهذا المعنى،

كانت أولويتهم هي إنشاء قاعدة شعبية يمكن أن تبقى على حالها لمدة خمس سنوات. ومع ذلك، كان على هذه الأحزاب أن تستقر على عشرات المقاعد البرلمانية (ذات الشرعية المشكوك فيها)؛ لأنها فقدت الاتصال بقواعدها الشعبية من خلال التعاون مع حزب الشعب الجمهوري. إن ما جعل لحزب الديمقراطية والتقدم وحزب المستقبل قيمة لدى كتلة المعارضة على الرغم من شعبيتهما المحدودة هو تأثيرهما المحتمل في شرعية حزب العدالة والتنمية. على الرغم من أن أي شخص لم يكن يعتقد أن الحزب الديمقراطي سيقدم أي إسهام ذي مغزى، إلا أنه كان من المتوقع بجدية أن تترك الأحزاب المتبقية بصماتها. في غضون ذلك، افترض كمال كليجدار أوغلو أنه يستطيع التواصل بمفرده مع الناخبين المحافظين من خلال التعهد بـ «إجراء تعديلات» بعد تلقّي تأييد كتلة المعارضة؛ لهذا السبب لم يكن كيليجدار أوغلو ينوي تقديم الكثير للأحزاب الهامشية المذكورة آنفًا، التي سيُرشَّح مرشحوها للمنصب على قائمة حزب الشعب الجمهوري، إلى أن داس بالخطأ على سجادة الصلاة بحذائه وهذا أحدث بلبلة وجدلًا أيديولوجيًّا. وفي النهاية، قدم كيليجدار أوغلو المزيد من المرشحين البرلمانيين من تلك الأحزاب - أكثر مما يستفيد به حزب الشعب الجمهوري - لمعالجة مخاوف الناخبين المحافظين الذين استاءوا من دوسه على السجادة. في النهاية، لم تساعد الأحزاب الهامشية حزب الشعب الجمهوري في الفوز بأي ناخبين إضافيين، كما أنها أضرت بمصالحها الخاصة في انتخابات عام 2028م. يمكن القول: إن تسمية المرشحين البرلمانيين المنتمين إلى أحزاب سياسية أخرى، قوّض الروح المعنوية لأعضاء حزب الشعب الجمهوري، وفاقم المشكلة المطروحة. في الوقت نفسه، لم تتمكن الأحزاب الهامشية المشكلة حديثًا من خلق إرث سياسي؛ لأنها لم تستخدم أسماءها وشعاراتها في بطاقة الاقتراع. تظل إمكانية بناء هذا الإرث في البرلمان تحت رحمة تحالف الشعب.

بهذا المعنى، قد تتمكن الأحزاب ذات الصلة من الحصول على تمثيل غير متناسب في الساحة العامة إذا كان دعمها ضروريًّا في جهود الإصلاح الدستوري. ومع ذلك، سيتم نسيان هذه الحركات تمامًا إذا وافق حزب الشعب الجمهوري أو حزب الجيد على العمل مع تحالف الشعب على مشروع قانون للإصلاح الدستوري. خلاصة القول: إن الأحزاب الهامشية ليس لديها خيار سوى الظهور أكثر حماسًا بشأن التعديلات الدستورية من تحالف الشعب نفسه للحفاظ على سلطتها وإسباغ الشرعية على وجودها السياسي من خلال الاختلاف مع كتلة المعارضة أو تشكيل تحالف داخل تحالف الأمة.

الانتخابات

كان الجانب الأكثر لفتًا للانتباه في انتخابات 2023 في تركيا هو معدل المشاركة المرتفع بشكل غير عادي. على الرغم من أن الشعب التركي لم يحطم أي أرقام قياسية هذه المرة، إلا أن نسبة المشاركة كانت 87 بالمئة و84 بالمائة في الجولتين الأولى والثانية على التوالي، وهذا يعكس تقليدًا ديمقراطيًّا قويًّا. من المهم أن نلاحظ أن الشعب التركي قد وضع ثقته في صندوق الاقتراع منذ أول انتخابات حرة في عام 1950. حتى إنه استطاع أن يزيل الانقلابيين من السلطة من خلال الانتخابات في أعقاب الانقلابات العسكرية. وبالمثل، لجأت الحكومات التي حُرِمت من شرعيتها أو الضعيفة إلى انتخابات مبكرة لتخفيف التوترات. في أعقاب التجمعات في عام 2007 (التي دعت إلى انقلاب عسكري)، وأعمال الشغب في حديقة جيزي في يونيو 2013، ومحاولة الانقلاب في 15 يوليو –2016 عمل صندوق الاقتراع على إنهاء الأزمات السياسية وتقوية الوعي الديمقراطي للشعب.

كما هو متوقّع، كانت الحجة الأولى في ليلة الانتخابات تتعلق بـ «أمن الانتخابات». بعد أن خسر حزب الشعب الجمهوري أمام حزب العدالة والتنمية عقدين من الزمن، أطلق على الفور مزاعم بشأن أمن الانتخابات (على الرغم من عدم وجود أي اعتراضات ملموسة وقانونية) من أجل منع أنصاره من التشكيك في قيادته. وهذه الخطوة، التي تعمل في كل مرة، لا تمنع هزيمة الحزب، ومع ذلك يحتفظ رئيس الحزب بمقعده بمجرد زوال الغبار السياسي واستبدال كبار الكوادر الآخرين. بشكل عام، يؤكد زعيم الحزب أن خسارته لم تكن بالسوء الذي بدا عليه بالإشارة إلى بعض الإحصائيات التي تظهر نوعًا من النجاح. في الوقت نفسه، مال حزب المعارضة الرئيس إلى الادعاء بأن الانتخابات المبكرة ستُجرَى في الربيع أو الخريف التالي في محاولة لإبقاء الناخبين متيقظين.

وقد حدثت التطورات نفسها قبل انتخابات 14 مايو 2023. قد يجادل المرء بأن المعارضة ستدّعي قريبًا أن تركيا ستجري انتخابات مبكرة في الخريف المقبل.

النتائج

كانت النتيجة النهائية الأولى للانتخابات حاضرة بالفعل في 15 مايو 2023. وبناءً على ذلك، حافظ تحالف الشعب على أغلبيته البرلمانية على الرغم من زخم المعارضة قبل الانتخابات. على الرغم من أن تحالف الأمة حاول الجمع بين أحزاب المعارضة المختلفة، إلا أنه انتهى بتشكيل الأقلية. وقد أظهرت الانتخابات الأخيرة أن الحسابات الرياضية لم تولد بالضرورة الوحدة الاجتماعية. في حين انخفض الدعم الشعبي لحزب العدالة والتنمية بشكل ملحوظ، فإن هذه الخسائر لم تتسبب في خسارة تلك الحركة لأكبر عدد من المقاعد بسبب قواعد النظام الانتخابي. في الوقت نفسه، صوتت غالبية الناخبين الذين ابتعدوا عن حزب العدالة والتنمية لأعضاء آخرين في داخل التحالف الشعب (الجمهور)، مثل حزب الحركة القومية أو حزب الرفاه. وعلى الرغم من توقع العديد من المراقبين أن يفقد حزب الحركة القومية حصة كبيرة من دعمه الشعبي قبل الانتخابات البرلمانية عام 2023، فإن هذا الحزب تبوّأ المرتبة الثالثة من حيث عدد المقاعد البرلمانية التي حصل عليها.

ومن الممكن المجادلة بأن النقاش العام حول البقاء القومي والإرهاب دفع بعض الناخبين إلى البحث عن طمأنة سياسية وتعزيز التصويت القومي. في غضون ذلك، واصل بعض أنصار حزب العدالة والتنمية المحافظين الوقوف إلى جانب الرئيس أردوغان في السباق الرئاسي على الرغم من التحول إلى حزب الرفاه الجديد في الانتخابات البرلمانية. وقد مكّن ذلك حزب الرفاه الجديد من تحقيق إنجاز كبير من خلال الفوز بخمسة مقاعد برلمانية. عدّت قيادة حزب العدالة والتنمية نتائج الانتخابات مرضية؛ لأنها حافظت على

سيطرتها على اللجان البرلمانية والأغلبية البرلمانية على الرغم من حصولها على أصوات أقل من ذي قبل. وقد فاز حزب الحركة القومية، بدوره، في وقت افترض فيه عامة الناس أنه خاسر. أخيرًا حصد حزب الرفاه الجديد فوائد أكثر من أي عضو آخر في تحالف الشعب (الجمهور) وبرز على شكل منافس مهمّ، وهذا إعداد مهم لانتخابات عام 2028 القادمة. وبناءً على ذلك، أظهر حزب الرفاه الجديد أنه من المحتمل أن يحل محل حزب السعادة، نظيره داخل كتلة المعارضة. على الرغم من حصول حزب السعادة على المزيد من المقاعد البرلمانية من خلال إرسال مرشحيه إلى حزب سياسي آخر، إلا أن حزب الرفاه الجديد يتمتع بشرعية سياسية أكبر في البرلمان. كما نفّذ حزب الهدى إستراتيجية اتصال فعالة من خلال جذب الناخبين الأكراد المحافظين، حيث أثبت الحزب أنه أكثر إقناعًا من حزب الشعوب الديمقراطي؛ الحزب الكردي العلماني، من خلال رفضه للإرهاب والتعهد بالترويج لأجندته على الصعيد الوطني. علاوة على ذلك، استفاد ممثلو حزب الهدى من النظام العام وتحسين الأمن الانتخابي في الأجزاء ذات الأغلبية الكردية من البلاد. انعكس انخفاض معدل التصويت الجماعي لحزب الشعوب الديمقراطي أيضًا على تلك التحسينات. منذ أن حافظ تحالف الشعب (الجمهور) على أغلبيته البرلمانية،

حصل النظام الرئاسي بشكل أساسي على تصويت ثالث بالثقة بعد الاستفتاء الدستوري عام 2017 وانتخابات 2018م. على النقيض من ذلك، لم تحظَ الخطة الرئيسة للمعارضة- باستعادة النظام البرلماني الموسع- بمباركة الشعب التركي. على مدى السنوات الخمس المقبلة، من المفترض أن يعمل البرلمان على إجراء تعديلات دستورية لمزيد من ترشيد النظام الرئاسي. وبهذا المعنى، قد يُتوقَّع المرء أن تقوم تركيا بإجراء تغييرات إضافية على دستورها من خلال البناء على خمس سنوات من الخبرة في ظل النظام الرئاسي لإسباغ الطابع المؤسسي على نظام الحكم الجديد هذا.

ربما تكون المعارضة قد أُصيبت بخيبة أمل في الجولة الأولى من الانتخابات في 15 مايو 2023م، لكنها لم تستيقظ بعد. يمكن القول: إن الجهات الرئيسة التي استفادت من تحالف الأمة كانت الأحزاب الأربعة الهامشية التي حصلت على مقاعد برلمانية أكثر مما كان بإمكانها الحصول عليها بناءً على حجم قاعدتها الشعبية. وقد رأينا كيف أن أحمد داود أوغلو التقط صورة مع العديد من أعضاء حزبه الذين لم يكونوا برلمانيين رسميًّا بعد، وتشير تصريحات علي باباجان حول التعاون المحتمل بين حزبه والتحالف الحاكم فيما يتعلق بالإصلاح الدستوري إلى أن باباجان وداود أوغلو توقفا عن الاهتمام بالانتخابات بمجرد انتهاء الجولة الأولى.

على النقيض من ذلك، كان حزب العدالة والتنمية محبطًا بسبب فقدان الدعم الشعبي الذي كان يحافظ عليه منذ عام 2018. وتماشيًا مع حلم ميرال أكشينار في تولي منصب رئيس الوزراء سعى حزبها إلى الحصول على أكثر من عشرين بالمئة من الأصوات الشعبية ولكن انتهى به الأمر مع حصة أصغر قليلًا مما كانت عليه في انتخابات 2018، ليصبح رابع أكبر حزب في البرلمان.

في غضون ذلك، لم يخفق حزب الشعب الجمهوري المكوّن الرئيس للتحالف في زيادة حصته في التصويت فحسب، بل اضطر أيضًا إلى تسليم بعض مقاعده البرلمانية إلى عدة أحزاب هامشية. علاوة على ذلك، أدت هزيمة كمال كليجدار أوغلو في الجولة الثانية إلى إضعاف معنويات تنظيم الحزب؛ لأن رئيسهم خاطر بجدية لمجرد الفوز في السباق الرئاسي.

كانت المشكلة الرئيسة لتحالف الأمة في الجولة الأولى هي أن الناخبين الذين فقد دعمهم في الحملة الانتخابية- تركوا التحالف بأغلبية ساحقة. وبالفعل، فإن عدد الأصوات التي حصل عليها سنان أوغان وحزب النصر في طريق الفوز بالجولة الأولى كان كبيرًا. على الرغم من أنه كان من الواضح أن الرئيس أردوغان سيفوز بالجولة الثانية

بشكل مريح بسبب غياب مرشح ثالث، حيث غاب عن الأغلبية البسيطة في الجولة الأولى بمقدار 0.5 نقطة مئوية. بعد الجولة الأولى، كان أخطر خطأ ارتكبه كمال كيليجدار أوغلو هو افتراض أن قادة التحالف الثالث يمكنهم ببساطة إخبار مؤيديهم بمن يدعمون في الجولة الثانية. وفي الوقت الذي أقنع أردوغان أحد هؤلاء القادة –وهو سنان أوغان– دون التفاوض على الشروط بأي شكل من الأشكال، وقّع كيليجدار أوغلو اتفاقية مع الزعيم الآخر للتحالف الثالث أوميت أوزداغ التي أحبطت شركاءه ومؤيديه، حيث عُرض على هذا السياسي المتطرف مقاعد وزارية متعددة.

يمكن القول أيضًا: إن أحد أكبر الخاسرين كان حزب الشعوب الديمقراطي، وشهد الحزب انخفاضًا بمقدار ثلاث نقاط في الدعم الشعبي له مقارنة بالانتخابات السابقة، وانخفاضًا بمقدار ست نقاط مقارنة بالانتخابات البرلمانية عام 2015. ومع انخفاض نسبة ناخبيه المحتملين من 14 بالمئة إلى 8 بالمئة، بلغت خسائر الحزب 40 بالمئة. بعبارة أخرى، توقّف أربعة من كل عشرة ناخبين عن دعم حزب الشعوب الديمقراطي منذ عام 2015. وعاد بعض هؤلاء الناخبين إلى حزب العدالة والتنمية بسبب هجمات «الخنادق» التي شنّها حزب العمال الكردستاني.[4]

أخيرًا، انتهى الأمر ببعض الناخبين إلى دعم حزب العمال التركي، وهو عضو في التحالف نفسه. من الممكن المجادلة بأن حزب الشعوب الديمقراطي استخدم العتبة الوطنية البالغة 10 في المئة لتكون رافعة له، وكان إدخال العتبة البالغة 7 بالمئة من بين عدة عوامل أسهمت في تراجع الدعم الشعبي للحزب. وإذا استمر هذا الاتجاه وانخفضت العتبة الوطنية إلى 3 بالمئة، فقد يصبح الحزب حزبًا هامشيًّا مع ما يقرب من 5 بالمئة من الأصوات الوطنية. وقد ثبت أن الحزب، الذي انتقل من سياسة الجاذبية الوطنية إلى مربع متراجع له حضور فقط مع اليسار الشعبوي العالمي، ولم تكن لديه منصة شعبية. مع شعبية حزب العمال اليساري الراديكالي بين شباب الطبقة الوسطى من سكان المدن الذين يتنافسون في الانتخابات بشكل منفصل، في النهاية- قد ينتهي هذا الحزب بحصر نفسه في منطقة معينة ومنظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية. ونظرًا لأن الناخبين في المنطقة يعتقدون أن حزب الشعوب يمثّل حقوقهم إلى حد ما في البرلمان التركي، فقد تجد تلك الحركة جناحها اليساري الراديكالي أقل فائدة بسبب تراجع الدعم الحضري.

وبعد أن توقف حزب الشعوب الديمقراطي عن أن يكون شريكًا حاسمًا للمعارضة بسبب فقدانه الدعم الشعبي في انتخابات 14 مايو 2023م- يجب عليه أن يتوقع نقاشًا جديدًا مع إمكانية إزالة اليساريين الراديكاليين من تنظيمه.

وقد تعارضت سياسة الجاذبية القومية في عهد صلاح الدين دميرتاش مع الخطاب السلبي لدميرتاش من خلال قوله لأردوغان: «لن ندعك تصبح رئيسًا»- والتي تبناها بناءً على توصية اليساريين الراديكاليين. فمنذ أن تولى حزب الهدى المحافظ بالفعل سياسة الجاذبية على الصعيد الوطني، كان حزب الشعوب، الذي لم يعد قادرًا على خوض الانتخابات الرئاسية بمتطلبات الأغلبية البسيطة- من بين أكبر الخاسرين.

ماذا تقول الانتخابات للمراقبين؟

حملت الجولة الثانية من انتخابات مايو 2023م بوضوح رسالة مفادها أن الشعب التركي صوّت لمصلحة بقاء أردوغان في السلطة. وعلى الرغم من حصول كليجدار أوغلو على تأييد أوميت أوزداغ، وهو سياسي قومي له نبرة تمييزية، بعد الجولة الأولى وطلب من مؤيديه الأصليين التشبث بدعمه بإحكام، فقد خسر كيليجدار أوغلو انتخابات أخرى. إنّ زعيم المعارضة الرئيس افترض زورًا أن الناخبين سيتصرفون عاطفيًّا لا عقلانيًّا بعد خسارة الأغلبية البرلمانية. وإنّ كليجدار أوغلو يواجه الآن تحديات خطيرة. ومع ذلك، لا يوجد سبب مقنع للاعتقاد بأنه قد تجري الإطاحة به بسهولة؛ لأنه أثبت مرارًا أنه لا غنى عنه بعد كل خسارة في الانتخابات. وفي النهاية إن الذي مكّن من صعود كليجدار أوغلو إلى القمة هو الصراع على السلطة بين المجموعات القوية داخل حزب الشعب الجمهوري. ومع ذلك، لا تزال تلك المجموعات تفتقر إلى القوة الكافية للاستيلاء على

السلطة بمفردها، وهذا هو السبب في أنها تدعم كليجدار أوغلو بوصفه قائدًا ضعيفًا. بعبارة أخرى، كان كمال كليجدار أوغلو يستخدم ضعفه السياسي لإدارة حزب المعارضة الرئيس. في أعقاب هزيمته الأخيرة أقال رئيس حزب الشعب الجمهوري بعضًا من كبار أعضاء الحزب بدلًا من تقديم استقالته. على الرغم من أن الوضع لن يتضح حتى مؤتمر الحزب، إلا أن فترة ولاية كليجدار أوغلو الجديدة رئيسًا لحزب الشعب الجمهوري ربما تكون قد بدأت بالفعل.

ومع ذلك، كان السبب الوحيد الأكثر أهمية وراء هزيمة كمال كليجدار أوغلو هو الطبيعة المحدودة لقيادته. على وجه التحديد، كان رئيس حزب الشعب الجمهوري هو المرشح الأكثر منطقية والأقل انتخابًا الذي يمكن أن تقدّمه كتلة المعارضة. لو كانت الطاولة السداسية قادرة على اتخاذ قرار عقلاني يتماشى مع هياكلها السياسية، لربما كانت قد رشحت سياسيًّا ليبراليًّا متخصّصًا في الاقتصاد يمكنه التواصل مع جميع مكونات كتلة المعارضة. ومع ذلك، كان من الصعب للغاية تسويق حزب الشعب الجمهوري مرشَّحًا ليبراليًّا؛ بسبب تجاربها المؤلمة مع المرشحين اليمينيين. في الوقت نفسه، كان حزب الشعب الجمهوري هو العضو الوحيد في كتلة المعارضة الذي يؤيد مرشحًا ديمقراطيًّا اشتراكيًّا أو كماليًّا. علاوة على ذلك، كان من الضروري لمرشح المعارضة طمأنة حزب الشعوب الديمقراطي، وكان من المرجح أن ينجز كليجدار أوغلو هذه المهمة بسبب خلفيته العرقية؛ لذلك، كان اسم كيلجدار أوغلو أحد الأسباب الرئيسة لهزيمة المعارضة، لكن كان من المستحيل على أي سياسي آخر أن يرشح نفسه للرئاسة.

الهوامش والمراجع:

1. المذكرة الإلكترونية ((بالتركية: e-muhtıra)) هي بيان هيئة الأركان العامة المثير للجدل، الذي صدر على موقعها على الإنترنت ويتناول وجهة نظرها بخصوص الانتخابات الرئاسية التركية في عام 2007. وكان المرشح الأوفر حظًا للفوز في هذه الانتخابات عبد الله غول.

2. تداعيات عملية الخندق، ترك برس، 29 ديسمبر 2015،

https://www.turkpress.co/node/16920

3. أُجرِي استفتاء دستوري في تركيا يوم الأحد 16 أبريل 2017. وقد صوّت الناخبون على مجموعة من 18 تعديلًا مقترحًا على دستور تركيا. اقتُرِحت التعديلات منذ فترة طويلة من قبل حزب العدالة والتنمية الحاكم وزعيمه الرئيس رجب طيب أردوغان، فضلًا عن موافقة حزب الحركة القومية المعارض عليها. شملت التعديلات الأخذ بالرئاسة التنفيذية التي تحل محل نظام الحكم البرلماني القائم، وإلغاء منصب رئيس الوزراء، ورفع عدد المقاعد في البرلمان من 550 إلى 600 مقعد وتغييرات في المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين.

4. نتائج الانتخابات التركية، وكالة الأناضول، 30 مايو 2023، https://2u.pw/q4rBc3h

QATARI FOREIGN POLICY IN A PRECARIOUS DECADE

From the Arab Spring
to the Gulf Reconciliation (2011-2021)

ALI ABO REZEG

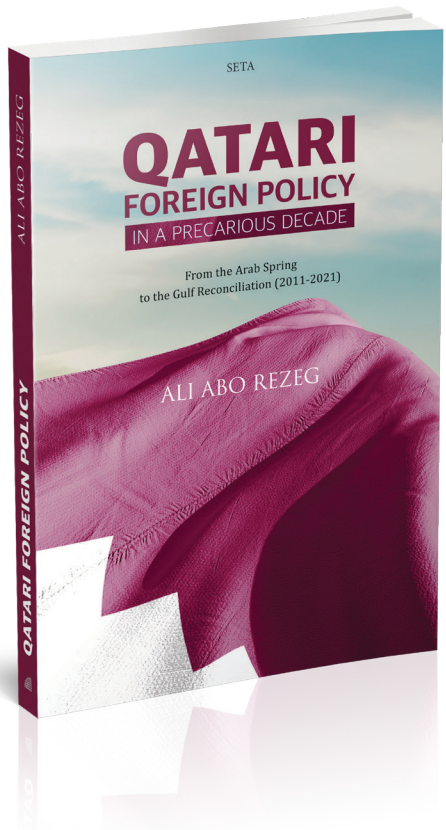

setavakfi setadc setav setavakfi
www.setav.org/en • books@setav.org

SETA